

بيروت في ٢٠/١١/٢٠٠٩: بيان صحفي تعليقاً على مقررات المؤتمر الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

بيروت -- على الرغم من المقررات المهمة التي صدرت عن الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي انعقد في الدوحة، قطرما بين ٩ و ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري لا سيما قرار "انشاء آلية لمراقبة تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد" فان منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد استغربت افتقار هذه الآلية الى أحكام ملزمة للدول، معربة عن اسفها الشديد أيضاً لعدم ايلاء المجتمع المدني دور في آلية المراجعة هذه.

واستكرت المنظمة عدم علانية والزامية النشر الكامل للتقارير الوطنية للدول الأطراف عن مدى تعهداتها والتزامها ببنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعدم الزام الدول الأطراف في الاتفاقية بتقديم نسخة لاحقة على الأقل من تقاريرها الوطنية الى البرلمان الوطني بحيث يتمكن ممثلو الشعب متابعة مدى جدية السلطة التنفيذية في تنفيذ الاتفاقية .

من جهة أخرى أشادت المنظمة بالقرار الصادر عن المؤتمر والخاص باسترداد الموجودات والأموال المسروقة حيث أصبحت نسبة استرجاع الموجودات ١٠٠% بعد أن كانت نسبة تقاسمها ٥٠%. كما نوهت باقرار المؤتمرين المساعدة التقنية من اجل تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وبالتدابير الوقائية عبر اعتماد استراتيجيات واسعة للمكافحة.

واعربت المنظمة عن شكرها لكل من دولة قطر ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الجهود التي تم بذلها في تهيئة وتأمين افضل الظروف لانجاح اعمال المؤتمر منوهة بالدور الذي لعبه النائب العام القطري الدكتور علي المري رئيس المؤتمر في هذا المجال ./انتهى/